

دور التحول نحو الاقتصاد الدائري في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالبة/

حصة منصور البديوي

الرقم الجامعي/

253002799

إشراف/

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

أ.د. فايز جرّاد

العام الدراسي

2026

قائمة المحتويات

3	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	تساؤلات الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	الدراسات السابقة
10	المنطلقات النظرية للدراسة
13	المنهجية وطرق البحث
14	أدوات الدراسة
15	حدود الدراسة
17	المراجع

المقدمة

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات اقتصادية وبيئية عميقة، حيث أصبحت الاستدامة من العوامل المحورية التي تحدد قدرة الدول والشركات على المنافسة في الأسواق العالمية. ويعد الاقتصاد الدائري نموذجًا مبتكرًا يركز على الاستخدام الأمثل للموارد، وتقليل الهدر، وإعادة التدوير، وتحويل النفايات إلى مدخلات جديدة ضمن دورة الإنتاج، بما يساهم في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وقد أثبتت الدراسات أن تبني الشركات لممارسات الاقتصاد الدائري لا يقتصر أثره على الجوانب البيئية فحسب، بل يمتد ليعزز الكفاءة التشغيلية، ويخفض التكاليف، ويطور القدرة الابتكارية، ويزيد من قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية (Sangoremi, 2025).

تأتي أهمية دراسة دور التحول نحو الاقتصاد الدائري في المملكة العربية السعودية من الموقع الاستراتيجي للمملكة كأحد أكبر الاقتصادات الصناعية في المنطقة، ومن التحديات البيئية التي تواجهها، بما في ذلك الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية والنفطية. وفي ضوء رؤية المملكة 2030، التي تؤكد على الاستدامة والابتكار كأحد ركائز التنمية الاقتصادية، يصبح من الضروري بحث سبل تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية من خلال اعتماد استراتيجيات مستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري. فالشركات التي تتبنى هذا التحول تتمتع بقدرة أكبر على تحسين صورة علامتها التجارية، وتلبية توقعات المستهلكين المتزايدة نحو المنتجات الصديقة للبيئة، وتحقيق وفورات في استهلاك الموارد، مما ينعكس بشكل مباشر على قدرتها التنافسية في السوق (Eelager, 2025).

كما يشير التحول نحو الاقتصاد الدائري إلى إعادة التفكير في نماذج الأعمال التقليدية، بحيث يتم التركيز على دمج الابتكار في جميع مراحل الإنتاج والتصميم والتوزيع والاستهلاك وإعادة الاستخدام، وهو ما يمثل تحديًا وفرصة في الوقت ذاته. إذ يتيح هذا التحول للشركات إمكانية التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على المواد الأولية، وزيادة مرونتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتقلبات السوقية. لذلك، يكتسب البحث في أثر تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة أهمية علمية وعملية، كونه يساهم في تقديم إطار استراتيجي يساعد صانعي القرار على صياغة سياسات تشجع الابتكار المستدام وتحفز النمو الاقتصادي المستدام (Alhawari, 2021).

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحول نحو الاقتصاد الدائري والميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض الممارسات الرائدة، وتحديد العوامل الداعمة والمعوقات التي تواجهها

الشركات، وتقديم توصيات عملية تساعد في تعزيز التكامل بين الاستدامة والقدرة التنافسية. ويأمل الباحث من خلال هذه الدراسة في الإسهام في إثراء المعرفة الأكاديمية والتطبيقية حول الاقتصاد الدائري، وتقديم رؤى قابلة للتطبيق تساعد القطاع الصناعي السعودي على التحول نحو نموذج أكثر استدامة وكفاءة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في أن العديد من الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية لا تزال تعتمد على النماذج الإنتاجية التقليدية القائمة على الاقتصاد الخطي، الذي يركز على الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات، دون تبني سياسات متكاملة لإعادة استخدام الموارد أو تدوير النفايات. هذا النمط من الإنتاج يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج على المدى الطويل، ويعرض الشركات لمخاطر بيئية وتشريعية متزايدة، لا سيما في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد المستدام والمتطلبات البيئية الصارمة. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على الاقتصاد الخطي يحد من قدرة الشركات على الابتكار، ويقلل من مرونتها في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في السوق المحلي والدولي. وتترتب على مشكلة الدراسة مجموعة من المشكلات الفرعية التي تهدد الأداء الصناعي واستدامته، منها:

1. ارتفاع تكاليف المواد الخام والإنتاج نتيجة عدم الاستفادة المثلى من الموارد وإعادة استخدام المخلفات الصناعية.
2. ضعف الابتكار في المنتجات والعمليات بسبب اعتماد الشركات على النماذج التقليدية، مما يحد من فرص التميز في السوق.
3. تأثير بيئي سلبي يتمثل في زيادة المخلفات الصناعية والتلوث الناتج عن التصنيع والإنتاج غير المستدام، وهو ما قد ينعكس على سمعة الشركات.
4. تراجع القدرة التنافسية للشركات مقارنة بالشركات الدولية التي تتبنى ممارسات الاقتصاد الدائري، مما يقلل فرص النمو والتوسع في الأسواق العالمية.
5. عدم توافق مع السياسات الوطنية المتعلقة بالاستدامة وفق رؤية المملكة 2030، التي تشدد على ضرورة التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام (Islam، 2025).

بناءً على المشكلة الرئيسية، يمكن صياغة السؤال البحثي الرئيسي للدراسة على النحو التالي: ما مدى تأثير التحول نحو الاقتصاد الدائري على تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تسعى إلى سد فجوة معرفية تتعلق بتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية، وفهم أثرها على تعزيز الميزة التنافسية للشركات. فمع تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة والاقتصاد الأخضر، أصبح من الضروري تطوير أطر نظرية ومنهجية تربط بين ممارسات الاقتصاد الدائري والأداء التنافسي للشركات الصناعية، وهو ما لم تحظ به الدراسات السابقة بشكل كافٍ في السياق السعودي. كما تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بالاقتصاد الدائري وإدارة الموارد الصناعية والابتكار المستدام، من خلال تقديم تحليل معمق للعوامل المؤثرة على تطبيق هذا التحول، وقياس أثره على الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، وتعزيز القدرة الابتكارية للشركات. ومن خلال اعتماد منهجية علمية دقيقة في دراسة العلاقة بين الاقتصاد الدائري والميزة التنافسية، توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن للباحثين المستقبليين البناء عليها لتطوير دراسات مقارنة أو استكشافية على مستوى القطاعات الصناعية الأخرى أو على المستوى الإقليمي والدولي (Alotaibi، 2024).

- الأهمية العملية

أما من الناحية العملية، فتتمثل أهمية الدراسة في تقديم رؤى واستراتيجيات قابلة للتطبيق تساعد صناع القرار والإدارات العليا في الشركات الصناعية على تبني ممارسات الاقتصاد الدائري بما يحقق لهم ميزة تنافسية مستدامة. إذ يمكن لهذه الدراسة أن توجه الشركات نحو تحسين استغلال الموارد، وتقليل الهدر، وتطوير منتجات صديقة للبيئة تلبي توقعات المستهلكين المتزايدة نحو الاستدامة. كما تساهم في مساعدة القطاع الصناعي على التكيف مع المتطلبات القانونية والبيئية الجديدة، والامتثال لمعايير الجودة والاستدامة الدولية، بما يعزز من سمعة الشركات في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، فإن نتائج الدراسة قد تساهم في صياغة سياسات وطنية واستراتيجيات قطاعية تدعم الاقتصاد الدائري، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تحقيق تنمية صناعية مستدامة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وتعزيز الابتكار والتنافسية الصناعية على المستويين المحلي والدولي (Aljaber، 2024).

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تسعى الدراسة إلى تحليل أثر التحول نحو الاقتصاد الدائري على تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وتحديد دور ممارسات الاقتصاد الدائري في تحسين الأداء التشغيلي والابتكار والاستدامة البيئية لهذه الشركات.

الأهداف الفرعية:

1. دراسة مدى تبني الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية لمبادئ الاقتصاد الدائري .
2. تحديد العلاقة بين ممارسات الاقتصاد الدائري والكفاءة التشغيلية للشركات الصناعية .
3. قياس أثر التحول نحو الاقتصاد الدائري على الابتكار في المنتجات والعمليات الصناعية .
4. تحليل تأثير الاقتصاد الدائري على القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية .
5. تقديم توصيات استراتيجية لدعم تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري بما يعزز الاستدامة والميزة التنافسية.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

- ما هو أثر التحول نحو الاقتصاد الدائري في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى تتبنى الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية ممارسات الاقتصاد الدائري؟
2. كيف يؤثر تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على الكفاءة التشغيلية للشركات الصناعية؟
3. ما هو تأثير الاقتصاد الدائري على الابتكار في المنتجات والعمليات الصناعية؟
4. ما العلاقة بين تبني الاقتصاد الدائري وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية؟
5. ما العوامل المساندة والمعوقات التي تواجه الشركات عند التحول نحو الاقتصاد الدائري؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول نحو الاقتصاد الدائري وتعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة إيجابية بين تبني الشركات لمبادئ الاقتصاد الدائري والكفاءة التشغيلية .
2. هناك علاقة إيجابية بين التحول نحو الاقتصاد الدائري ومستوى الابتكار في المنتجات والعمليات .
3. هناك علاقة إيجابية بين ممارسات الاقتصاد الدائري وتحسين القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية .
4. هناك علاقة إيجابية بين ممارسات الاقتصاد الدائري وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الدولية .
5. هناك فروق في مستوى أثر الاقتصاد الدائري على الميزة التنافسية تبعاً لنوع الصناعة وحجم الشركة.

الدراسات السابقة

تتضمن أجندة الأمم المتحدة 2030 احترام البيئة والقضايا الخضراء كمسألة بالغة الأهمية. وتضع رؤية 2030 وخطة التحول الوطني للمملكة العربية السعودية أهدافاً أساسية لمساعدة المملكة على تحقيق الاستدامة البيئية، مما يُمكنها من الانتقال إلى نموذج "الاقتصاد الدائري" لتعظيم الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد. في هذا السياق، يُقدّم هذا البحث نموذجاً أكثر شمولاً يتضمن عوامل أكثر أهمية من الدراسات السابقة. ويتحقق البحث من الدور المُعَدّل لمعرفة الاقتصاد الدائري وحجم المؤسسة في العلاقة بين خمسة عوامل نجاح حاسمة وتبني الاقتصاد الدائري في المؤسسات السعودية. وقد شارك في الاستبيان 91 مؤسسة مقرها المملكة العربية السعودية. وأظهرت النتائج أدلة كافية على أن العوامل التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على تبني الاقتصاد الدائري. ويمكن لوضعي السياسات الاستفادة من نتائج دراسة (Alhamad، 2025) لتوجيه تطوير القواعد والسياسات الداعمة لممارسات الاقتصاد الدائري. كما يمكن للمؤسسات التعليمية دمج نتائج الدراسة في مناهجها الدراسية لتدريب المهنيين ورواد الأعمال المستقبليين على العوامل الحاسمة في تبني الاقتصاد الدائري. يمكن للشركات استخدام البحث لتوجيه تخطيطها الاستراتيجي واتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات والشراكات والممارسات المستدامة.

أبرزت الزيادة في التوسع الحضري واستهلاك الموارد الحاجة الملحة إلى نماذج اقتصادية مستدامة. فالاقتصاد الخطي التقليدي، الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد غير المتجددة، يتجاوز قدرة الأرض على استيعابه، ويُشكل تحديات كبيرة في مجال الاستدامة. ونتيجةً لذلك، تزداد الحاجة إلى التحول نحو الاقتصاد الدائري كبديل أكثر استدامة. وتسعى المملكة العربية السعودية، إحدى أكبر اقتصادات العالم، جاهدةً لتطبيق هذا التحول نظرًا للتحديات البيئية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها. ومع ذلك، تفتقر المملكة حاليًا إلى استراتيجية مُخصصة للاقتصاد الدائري، مما يُعيق جهودها في معالجة قضايا مثل إدارة النفايات والاستهلاك المُفرط. ولتجاوز هذه الفجوة، تم تطوير إطار عمل شامل لتقييم ومقارنة مبادرات المملكة العربية السعودية واستراتيجياتها وسياساتها في مجال الاقتصاد الدائري مع نظيراتها في الصين واليابان وأوروبا. وقد جُمعت البيانات وحُللت باستخدام التحليل الموضوعي، مما أتاح تحديد أوجه التشابه والاختلاف الرئيسية بين هذه المناطق. وكشفت دراسة (Alsaud، 2025) عن اختلافات ملحوظة في السياسات والممارسات، مُسلطةً الضوء على أفضل الممارسات التي يُمكن للمملكة العربية السعودية تبنيها لتعزيز جهودها في مجال الاستدامة. وتؤكد النتائج على أهمية دمج أفضل الممارسات العالمية مع تكييف الاستراتيجيات لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمملكة. بإمكان صانعي السياسات والباحثين في المملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه الرؤى لدعم انتقال أكثر فعالية نحو اقتصاد دائري. ويمكن للبحوث المستقبلية أن تتبنى منهجاً كمياً، باستخدام المؤشرات والمقاييس لتعزيز أثر هذه النتائج.

يمثل تحول المملكة العربية السعودية نحو الاقتصاد الدائري نقلة نوعية في استراتيجيتها التنموية المحلية وفي تفاعلها مع سلاسل التوريد العالمية. فبعد أن كانت المملكة تعتمد تاريخياً على صادرات النفط، تعيد الآن توجيه نموذجها الاقتصادي نحو الاستدامة والتنوع وكفاءة استخدام الموارد في إطار رؤية 2030. تستكشف دراسة (Thomas، 2025) الأسس النظرية والتطبيقات العملية لسياسات الاقتصاد الدائري في المملكة، مع التركيز على آثارها على ديناميكيات سلاسل التوريد العالمية. ومن خلال دمج مفاهيم مثل التكافل الصناعي، واعتماد الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، والخدمات اللوجستية الخضراء، لا تعيد المملكة العربية السعودية تعريف أنماط الإنتاج والاستهلاك الوطنية فحسب، بل تساهم أيضاً في إعادة تشكيل مسارات ومعايير التجارة العالمية. وتعتمد المنهجية على نهج نوعي مختلط، يجمع بين تحليل السياسات ودراسات الحالة والأطر المقارنة لتقييم الآثار عبر قطاعات تشمل النفط والبتروكيماويات والتصنيع والبناء والخدمات اللوجستية. تُقيّم المناقشة بشكل نقدي وجهات نظر متعددة: فرص تعزيز

المرونة والقدرة التنافسية في سلاسل التوريد العالمية، وتحديات التكيف التنظيمي والتكنولوجي، والمكانة الاستراتيجية طويلة الأجل للمملكة العربية السعودية كقائدة في التحول العالمي نحو الاقتصاد الدائري. وتؤكد النتائج أن مبادرات الاقتصاد الدائري في المملكة لن تقتصر على حدودها الوطنية، بل ستعيد تشكيل سلاسل التوريد العالمية من خلال دمج الاستدامة والابتكار الرقمي والطاقة المتجددة في أنظمة التجارة الدولية.

تقدم دراسة (Sarfraz، 2024) إطاراً متكاملًا لتقييم نضج قطاع التصنيع في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري والتقنيات الرقمية، مع التركيز على مقارنة أفضل الممارسات بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية. يتضمن الإطار مبادئ الاقتصاد الدائري، مثل التخلص من النفايات، وإعادة تدوير المواد، وتجديد البيئة، عبر ابتكارات المنتجات والعمليات ونماذج الأعمال. كما يشمل تقنيات الثورة الصناعية الرابعة الرئيسية التي تُسهّل التصنيع الذكي والمتصل. وباستخدام مصادر البيانات الثانوية، يرسم البحث خريطة لقدرات مصنّعين مختارين في كلا البلدين عبر فئات تشمل العمليات والتكنولوجيا. تشير النتائج إلى أن المملكة المتحدة تصدر معظم المجالات نظرًا لتركيزها المستمر على الاستدامة والتحول الرقمي على مدى العقد الماضي. في المقابل، تُظهر المملكة العربية السعودية نقصًا في السياسات والاستثمارات الملموسة في هذه المجالات، لكنها تُبرهن على إمكانية تكييف ممارسات المملكة المتحدة مع سياقها الخاص. تقترح الدراسة خارطة طريق مرحلية لتوجيه المملكة العربية السعودية في انتقال منهجي نحو التصنيع الدائري والرقمي، مع التركيز على الجهود المنسقة في السياسات، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز المهارات، والتعاون الصناعي. يقدم هذا التقييم المقارن رؤية قيّمة حول أفضل ممارسات التصنيع وفرص التحسين.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تشارك معظم الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية تبني الاقتصاد الدائري لتحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، مع التركيز على دور العوامل التنظيمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في نجاح هذا التحول. كما تتفق الدراسات على ضرورة استفادة صانعي السياسات والمؤسسات من نتائج البحث لتطوير خطط استراتيجية وممارسات فعّالة.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

تختلف الدراسات السابقة في نطاقها وطبيعتها منهجيتها، حيث ركزت بعض الدراسات على التحليل المحلي للمملكة، فيما تناولت أخرى المقارنات الدولية أو دمج الاقتصاد الدائري مع سلاسل التوريد العالمية والتقنيات الرقمية. كما اختلفت الدراسات في مستوى التفصيل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، ومدى التركيز على التحديات البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

تُشير الفجوات البحثية إلى الحاجة لدراسة أكثر شمولاً تتناول العوامل الحاسمة لتبني الاقتصاد الدائري في المؤسسات السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور معرفة الاقتصاد الدائري وحجم المؤسسة كعوامل معدلة. كما تبرز الحاجة إلى دمج التحليل الكمي لتقييم أثر هذه العوامل بدقة، بما يتيح تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في القطاع الصناعي السعودي. وتوفر هذه الفجوات فرصة لتقديم نموذج بحثي متكامل يربط بين العوامل التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والاجتماعية، مع قياس تأثيرها على الميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة.

المنطلقات النظرية للدراسة

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولاً كبيراً نحو اعتماد استراتيجيات اقتصادية مستدامة، في ظل الضغوط البيئية وتزايد ندرة الموارد الطبيعية. ويرز الاقتصاد الدائري كنموذج مبتكر يسعى إلى تقليل الهدر وإعادة استخدام الموارد وتحويل المخلفات إلى مدخلات إنتاجية جديدة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يمثل تبني ممارسات الاقتصاد الدائري فرصة للشركات لتعزيز كفاءتها التشغيلية، ورفع مستوى الابتكار، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في الأسواق المحلية والدولية، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

- الاقتصاد الدائري – المفهوم والنشأة

يعتبر الاقتصاد الدائري نموذجاً اقتصادياً مستداماً يسعى إلى تقليل الهدر، وإعادة استخدام الموارد، وتحويل المخلفات إلى مدخلات جديدة ضمن دورة الإنتاج والاستهلاك. ويختلف هذا النموذج عن الاقتصاد التقليدي الخطي الذي يقوم

على "الإنتاج، الاستهلاك، والتخلص"، حيث يؤدي هذا الأخير إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة الأثر البيئي. وقد نشأ مفهوم الاقتصاد الدائري في أوروبا خلال العقدين الأخيرين، وأصبح جزءًا أساسيًا من السياسات الصناعية والبيئية للدول المتقدمة، باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من التلوث. وتؤكد الدراسات الحديثة أن الاقتصاد الدائري لا يقتصر تأثيره على الأبعاد البيئية فقط، بل يمتد ليعزز الكفاءة التشغيلية ويحفز الابتكار ويخفض التكاليف على المدى الطويل، مما يعزز قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق (راشد، 2025).

- الميزة التنافسية للشركات – التعريف والأبعاد

تعد الميزة التنافسية أحد أهم المفاهيم الاستراتيجية في إدارة الأعمال، حيث تشير إلى قدرة الشركة على تحقيق أداء أفضل من منافسيها في السوق من خلال التفوق في الجودة، التكلفة، الابتكار، أو الاستجابة لاحتياجات العملاء. ووفقًا لنظرية مايكل بورتر في استراتيجية الميزة التنافسية، يمكن تحقيق هذه الميزة عبر ثلاث استراتيجيات رئيسية: القيادة في التكلفة، التميز في المنتج أو الخدمة، وتركيز الأعمال على سوق معين. وفي السياق الصناعي، تعتمد الميزة التنافسية على كفاءة العمليات، جودة المنتجات، القدرة على الابتكار، والمرونة في التعامل مع متغيرات السوق. ومع التطورات الحديثة، أصبح من الضروري أن تشمل الميزة التنافسية أيضًا القدرة على الاستدامة البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الدائري أحد العوامل المؤثرة مباشرة في تعزيز القدرة التنافسية (العبيدي، 2024).

- العلاقة بين الاقتصاد الدائري والميزة التنافسية

تشير الدراسات النظرية إلى أن تبني ممارسات الاقتصاد الدائري يساهم في تعزيز الميزة التنافسية للشركات بعدة طرق: أولاً، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وخفض التكاليف التشغيلية؛ ثانيًا، من خلال تحفيز الابتكار في المنتجات والعمليات، بما يتوافق مع متطلبات السوق الحديثة؛ ثالثًا، من خلال تحسين صورة الشركة وسمعتها أمام العملاء والمستثمرين، ما يزيد من ولاء العملاء وثقتهم بالمنتجات المستدامة؛ ورابعًا، من خلال زيادة قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، وتقليل المخاطر المتعلقة بالاعتماد على المواد الأولية. وبذلك، يظهر الاقتصاد الدائري ليس فقط كأداة للحفاظ على البيئة، بل كآلية استراتيجية لتعزيز التنافسية الصناعية وتحقيق نمو مستدام (العزیز، 2023).

- التحول نحو الاقتصاد الدائري في السياق السعودي

تمثل المملكة العربية السعودية حالة دراسة مميزة للتحول نحو الاقتصاد الدائري، نظرًا لأهمية القطاع الصناعي في اقتصادها ولوجود توجه استراتيجي واضح نحو التنمية المستدامة من خلال رؤية المملكة 2030. وتولي هذه الرؤية اهتمامًا كبيرًا بتحقيق النمو الصناعي المستدام، وخفض الهدر، وتعزيز الابتكار الصناعي، وهو ما يجعل من تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري أداة مهمة لتحقيق الأهداف الوطنية. ومع ذلك، تواجه الشركات الصناعية في المملكة تحديات تتعلق بضعف الخبرة في إدارة الموارد الدائرية، وارتفاع تكاليف التحول الأولية، والحاجة إلى تهيئة البنية التحتية والتكنولوجية اللازمة لدعم الاستدامة. لذلك، يمثل دراسة أثر الاقتصاد الدائري على الميزة التنافسية أولوية علمية وعملية في السياق السعودي (Sulami، 2024).

- النماذج والممارسات التطبيقية للاقتصاد الدائري

يمكن تلخيص أبرز ممارسات الاقتصاد الدائري التي تؤثر على الميزة التنافسية في الشركات الصناعية في خمسة محاور رئيسية:

1. إعادة الاستخدام وإعادة التدوير: استغلال المخلفات الصناعية وتحويلها إلى مدخلات جديدة لتقليل الهدر وتقليل التكلفة.
2. تصميم المنتجات المستدامة: تصميم منتجات يمكن إصلاحها وإعادة تدويرها بسهولة.
3. تحسين كفاءة الموارد: تقليل استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام في جميع مراحل الإنتاج.
4. إدارة سلسلة التوريد الخضراء: تطبيق ممارسات لوجستية مستدامة تقلل الانبعاثات وتحسن الاستجابة للمتطلبات البيئية.
5. ابتكار نماذج أعمال جديدة: تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تتيح للشركات زيادة الميزة التنافسية من خلال تلبية توقعات المستهلكين نحو الاستدامة (Akram، 2025).

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي كإطار أساسي لتحليل العلاقة بين التحول نحو الاقتصاد الدائري والميزة التنافسية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. ويعد المنهج الكمي الأنسب لدراسات القياس والتحليل الإحصائي للمتغيرات، إذ يتيح للباحث فحص الفرضيات بشكل موضوعي ومنهجي، مع إمكانية التعميم على مجتمع الدراسة. كما يوفر هذا المنهج أدوات دقيقة لجمع البيانات وتحليلها، ما يساهم في تقديم استنتاجات علمية موثوقة حول أثر تبني ممارسات الاقتصاد الدائري على الكفاءة التشغيلية والابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للشركات. ويتميز المنهج الكمي بقدرته على تقديم نتائج قابلة للقياس والمقارنة، مما يعزز من مصداقية البحث ويتيح للباحث اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية بشكل علمي محكم.

- مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية، ويغطي مختلف القطاعات الصناعية مثل الصناعات التحويلية، والبتروكيماوية، والغذائية، وغيرها. ولضمان تمثيل دقيق لمختلف الشركات، تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بحيث يتم تصنيف الشركات وفق حجمها ونوع صناعتها، ما يتيح دراسة الفروق بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وكذلك بين مختلف القطاعات الصناعية. ويهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق توازن في التمثيل وتمكين الباحث من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بثقة. ويحدد حجم العينة وفق معايير البحث الكمي لضمان موثوقية النتائج، مع مراعاة نسب الاستجابة المتوقعة ومتطلبات التحليل الإحصائي.

- أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال استبيان مهيكل مصمم خصيصًا لتقييم تبني الشركات لمبادئ الاقتصاد الدائري وأثر ذلك على الميزة التنافسية. صُممت أسئلة الاستبيان بحيث تغطي محاور عدة تشمل: مستوى تبني الشركات لممارسات الاقتصاد الدائري، تأثير هذه الممارسات على الكفاءة التشغيلية، مدى دعم الابتكار في المنتجات والعمليات، وكذلك العلاقة بين الاقتصاد الدائري وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية. واستخدمت أسئلة مقاييس ليكرت (Likert Scale) لتحديد درجة التوافق أو الاختلاف مع كل عبارة، ما يوفر بيانات كمية قابلة للتحليل

الإحصائي. كما تم التأكد من صدق الاستبيان وثباته باستخدام معامل كرونباخ ألفا لضمان موثوقية القياس ودقة النتائج.

- أساليب تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS، حيث شمل التحليل مراحل متعددة. بدأت الدراسة بالتحليل الوصفي لتوضيح خصائص العينة، مثل توزيع الشركات حسب الحجم والنوع الصناعي، وكذلك عرض المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة. ثم تم استخدام أساليب التحليل الاستنتاجي، مثل اختبار الارتباط والانحدار، لدراسة قوة العلاقة بين الاقتصاد الدائري والميزة التنافسية وقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع. كما تم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية باستخدام مستويات دلالة إحصائية محددة مسبقًا (0.05)، ما يضمن دقة النتائج ويتيح تفسيرها بشكل علمي وتحليلي.

- الموثوقية والقيود البحثية

على الرغم من اعتماد الدراسة على منهجية كمية دقيقة وأدوات جمع بيانات موثوقة، فإن هناك بعض القيود التي يجب الإشارة إليها. تشمل هذه القيود صعوبة الوصول إلى بعض الشركات الصناعية بسبب التباين في حجمها ونطاق عملها، بالإضافة إلى احتمال انخفاض معدل الاستجابة من بعض المشاركين، واحتمالية تأثير التقديرات الذاتية للمستجيبين على البيانات المجمعة. ومع ذلك، فإن اعتماد العينة الممثلة والاستبيانات المهيكلية المصممة بعناية يحد من هذه التأثيرات، ويتيح للباحث الوصول إلى نتائج قابلة للتفسير والتحليل بشكل علمي يمكن البناء عليه في تقديم توصيات عملية للشركات الصناعية في المملكة، بهدف تعزيز الميزة التنافسية من خلال تبني ممارسات الاقتصاد الدائري.

أدوات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الأداة الرئيسية لجمع البيانات في البحث الكمي، وهي الاستبيان المهيكل، وذلك نظرًا لقدرتها على قياس المتغيرات بشكل دقيق ومنهجي، وتوفير بيانات قابلة للتحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات البحثية. صُمم الاستبيان خصيصًا ليتوافق مع أهداف الدراسة، ويغطي محاور عدة تشمل مستوى تبني الشركات لمبادئ

الاقتصاد الدائري، أثر هذه الممارسات على الكفاءة التشغيلية، ودورها في تعزيز الابتكار في المنتجات والعمليات الصناعية، وكذلك تأثيرها على الميزة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية. ويهدف تصميم الاستبيان إلى جمع معلومات كمية دقيقة عن الممارسات الفعلية للشركات، ومدى إدراك المديرين والمسؤولين لأهمية الاقتصاد الدائري، بما يمكن الباحث من تحليل العلاقات بين المتغيرات بدقة.

اعتمد تصميم الاستبيان على أسئلة مغلقة تستخدم مقياس ليكرت (Likert Scale) ، والذي يتيح للمستجيبين تقييم مدى الاتفاق أو الاختلاف مع مجموعة من العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة. ويتميز هذا المقياس بقدرته على تحويل الملاحظات الذاتية للمستجيبين إلى بيانات كمية يمكن تحليلها إحصائيًا، ما يسهم في اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر الاقتصاد الدائري على الميزة التنافسية. كما تم التأكد من صدق الاستبيان وثباته باستخدام أدوات إحصائية مثل معامل كرونباخ ألفا، لضمان موثوقية النتائج ودقتها.

تم تصميم الاستبيان بطريقة تسمح بتحليل البيانات على مستوى المتغيرات المستقلة والتابعة بشكل منفصل، وكذلك دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتحويل نحو الاقتصاد الدائري على الميزة التنافسية. وقد أتيح للمستجيبين مجال للإجابة وفق خبرتهم العملية داخل الشركات، ما يعزز مصداقية البيانات ويتيح تمثيلًا دقيقًا لممارسات الشركات الصناعية في المملكة. وتعتمد الدراسة بشكل أساسي على هذا الاستبيان كأداة كمية دقيقة، ما يجعل النتائج قابلة للتحليل الإحصائي، واستخلاص استنتاجات علمية يمكن تطبيقها عمليًا لتحسين الأداء الصناعي وتعزيز الميزة التنافسية للشركات في سياق تبني الاقتصاد الدائري.

حدود الدراسة

- الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على مديري وموظفي الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية الذين لديهم خبرة عملية مباشرة في إدارة العمليات الإنتاجية أو في تطوير السياسات البيئية والاستدامة داخل شركاتهم. ويُعزى ذلك إلى أن هؤلاء الأفراد يمتلكون المعرفة والخبرة الكافية لملاحظة مدى تبني الشركات لممارسات الاقتصاد الدائري، وفهم أثرها على الميزة التنافسية. كما يتيح التركيز على هذه الفئة جمع بيانات دقيقة وموثوقة حول الممارسات الفعلية والاستراتيجيات المتبعة، بدلاً من الاعتماد على آراء عامة أو غير متخصصة قد تقلل من مصداقية النتائج. ويُستثنى من نطاق الدراسة

العاملون في الشركات غير الصناعية أو في الشركات الصناعية التي لا تتبع أساليب رسمية لإدارة الموارد، نظرًا لأنهم لا يمثلون حالة الدراسة الأساسية المطلوبة للتحليل.

- الحدود الزمانية

تغطي الدراسة فترة زمنية محددة، وهي السنة الحالية أو السنوات الثلاث الأخيرة من النشاط الصناعي في المملكة العربية السعودية، وذلك لضمان جمع بيانات حديثة تعكس الوضع الراهن لممارسات الاقتصاد الدائري وأثرها على الميزة التنافسية. ويرتبط هذا الإطار الزمني أيضًا بالتوجهات الوطنية نحو التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030، والتي عززت أهمية الاستدامة في القطاعات الصناعية، كما يعكس الفترة الزمنية التي شهدت فيها الشركات اهتمامًا متزايدًا بالتحول نحو ممارسات الإنتاج المستدام. ويتيح هذا الإطار الزمني تحليل نتائج معاصرة قابلة للتطبيق العملي على الشركات، دون الاعتماد على بيانات قديمة قد لا تعكس الواقع الحالي للقطاع الصناعي.

- الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على الشركات الصناعية الواقعة داخل المملكة العربية السعودية، وذلك لتسليط الضوء على البيئة الصناعية الوطنية وظروفها الخاصة فيما يتعلق بالتحول نحو الاقتصاد الدائري. وتشمل الدراسة الشركات في مختلف المناطق الصناعية الرئيسية، بما في ذلك مدن مثل الرياض، جدة، المنطقة الشرقية، وغيرها من المراكز الصناعية الكبرى، بهدف تمثيل التنوع الجغرافي والقطاعي للقطاع الصناعي في المملكة. ويساعد هذا التركيز المكاني على فهم الخصائص المحلية التي تؤثر على تبني ممارسات الاقتصاد الدائري، مثل السياسات الحكومية، البنية التحتية الصناعية، وتوافر الموارد، وهو ما يميز السياق السعودي عن أي بيئة صناعية أخرى على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المراجع

- المراجع العربية:

- العبيدي, س. ع. (2024). الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق . Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/382856214_alaqtasad_aldayry_wdwrh_fy_thqy_q_altnmyt_almstdamt_fy_alraqThe_circular_economy_and_its_role_in_achieving_sustainable_development_in_Iraq
- العزیز, ه. ع. (2023). أثر تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري على صناعة الملابس المطبوعة . Retrieved from https://jdsaa.journals.ekb.eg/article_301609.html
- راشد, م. ا. (2025). الاقتصاد الدائري كنموذج مقترح للتنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية تطبيقية . Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_457467_0.html
- Sarfraz, S. (2024). التنقل في الاقتصاد الدائري والتحول الرقمي: دراسة مقارنة لاستراتيجيات التصنيع في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية-2021. Retrieved from <https://pdf.sciencedirectassets.com/282173/1-s2.0-S2212827124013635/main.pdf?X-Amz-Security-Token=IQoJb3JpZ2luX2VjEQAQaCXVzLWVhc3QtMSJHMEUCIQc%2BGQRNMLOnIja1Fv3vIjPo muWQDSDJOxverRMgz2ViwlGQS6U%2Ffe%2FoykCT3XyIBC2g8rXlc%2FgjzXs%2FC>

- المراجع الأجنبية:

- Akram, M. U. (2025). Saudi Arabi's Circular Economy Path to Global Leadership. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/390273537_Saudi_Arabi's_Circular_Economy_Path_to_Global_Leadership
- Alhamad, I. A. (2025). Driving the Circular Economy in Saudi Arabia: A Comprehensive Model of Critical Success Factors and the Moderating Role of Knowledge and Enterprise Size in Achieving Vision 2030 Sustainability Goals. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/399203578_Driving_the_Circular_Economy_in_Saudi_Arabia_A_Comprehensive_Model_of_Critical_Success_Factors_and_the_Moderating_Role_of_Knowledge_and_Enterprise_Size_in_Achieving_Vision_2030_Sustainability_Goals
- Alhawari, O. (2021). Insights from Circular Economy Literature: A Review of Extant Definitions and Unravelling Paths to Future Research. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/13/2/859>
- AlJaber, A. (2024). Circular Economy in the Building Sector: Investigating Awareness, Attitudes, Barriers, and Enablers through a Case Study in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/3/1296>
- Alotaibi, S. (2024). Advancing Circular Economy in Construction Mega-Projects: Awareness, Key Enablers, and Benefits—Case Study of the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/382391932_Advancing_Circular_Economy_in_Construction_Mega-Projects_Awareness_Key_Enablers_and_Benefits-Case_Study_of_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia

- Alsaud, K. (2025). A Comparative Analysis of Circular Economy Practices in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.mdpi.com/2071-1050/17/8/3281#Comparison_of_Circular_Economy_Strategies
- Eelager, M. P. (2025). Pathways to a sustainable future: Exploring the synergy between sustainability and circular economy. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666188825007701>
- Islam, M. T. (2025). E-waste management in Saudi Arabia: Policy challenges, environmental hazards, and sustainable solutions. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2772416625001500>
- Sangoremi, A. A. (2025). A Review on Circular Economy: Precursor to Achieving Global Environmental Sustainability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395322864_A_Review_on_Circular_Economy_Precursor_to_Achieving_Global_Environmental_Sustainability
- Sulami, S. A. (2024). Circular Economy Analysis as a Tool to Enhance Sustainability of Supply Chains in Kingdom Saudi Arabia and a Means to Achieve Saudi Vision 2030. Retrieved from <https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=133197>
- Thomas, P. (2025). Saudi Arabia's Circular Economy and Its Impact on Global Supply Chains. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395476666_Saudi_Arabia's_Circular_Economy_and_Its_Impact_on_Global_Supply_Chains

Midocean University

College of Management

Master of Business Administration



**The Role of the Circular Economy in Enhancing the Competitive Advantage of Industrial
Companies in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by the student/

Hessa Mansour Al-Badawi

University ID/

253002799

Supervisor/

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

Dr. Fayeze Jarad

Year

2026